الخطاب السردي المغاربي ومساءلة المعنى
مشروع سعيد بنكرد السيميائي أنموذجا

North African Narrative Discourse & Search of Meaning
The semantic project of Said BENGRAD as a model

الدكتورة: سعاد بن سنوسي
bensenoucisouad@hotmail.fr
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس - الجزائر

تاريخ الإرسال: 2018/11/05 تاريخ القبول: 2019/11/20 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص

تتناول هذه الدراسة قراءة "**سعيد بنكراد**" للنصوص السردية وفق المنهج السيميائي في إطاره المنفتح المفعّل للأبعاد الايديولوجية والسياقية، ولعلّ أن تكون هذه القراءة قد اتخذت بعدا خاصا، يعمل أولا على تفعيل ثقافة المحلِّل الموسوعية ورؤاه الإيديولوجية، ويسعى ثانيا إلى مد جسور التواصل بين أسئلة النص وأسئلة القارئ بهدف تقديم تخريجات دلالية احتمالية تكون بديلا عن الرضوخ لثقافة النّمذجة ومسلماتها التحليلية.

الكلمات المفتاحية: الخطاب السردي – المعنى – التأويل – النقد المغاربي – السيميائية.

ABSTRACT: *This study illustrates the reading of Said BENGRAD of the narrative texts according to the semantic method in its wide-open field activating the ideological and contextual dimensions. We hope that such a reading would have reached a specific dimension that ,firstly, enables the analyser's encyclopaedial culture and her ideological views, then bridges the connection between both the text and the reader Questions aiming at presenting probable deductions in order not to be slave of modelisation culture and its analytical universals.*
Keywords*:Narrative discourse-meaning-interpretation*-North African Criticism-Semantics.

كيف يتشكل المعنى في النص؟

وما الدلالة الكلية المؤطِّرة له؟

هي عتبة نقدية في صيغة تساؤل ظلت لفترة غير قصيرة تشغل حيز القراءة السيميائية وهي تحاول الغوص في جزئيات النص الأدبي السردي لغرض استنطاق المعنى المتخفي فيه.

ومما هو جلي أن السعي إلى وضع آليات تضبط حدود هذه القراءة قد شكّل خطوة أساسية في بناء صرح مشروع علمي قائم على مساءلة المعنى، الذي رهن حقيقة الوصول إلى القصد الدلالي بخصيصة **الاختلاف والعلاقة والبنية**، وعليه، وبغض النظر عن المردودية الحقيقية لهذا الإنجاز الذي تحقق ضمن تصور نقدي جديد، وبعيدا عن درجة استيعابه في الوسط المعرفي وتقبُّله، فإنّه قد ساهم بشكل أو بآخر في **زعزعة كيان النص** بوصفه فضاء أيديولوجيا واجتماعيا وثقافيا ينِّم عن روح لا تحدُّها حدود النظرية ولا تقيد امتدادها وسيرورتها المساعي النقدية.

إنّ المعنى الذي تعقبت السيميائية طُرق تشكّله ومبادئ تجلّيه من خلال وقوفها على تحديد المعطيات النصية، لا يمكن أن تُصاغ حدوده أو أن تتمظهر صيغ وروده في الواقعة إلاّ بالابتعاد عن أُطر الضبط والتقييد والانفتاح على متصورات التعدّد التأويلي، ليتحول على إثرها إلى مادة عصيّة عن القبض من ناحية، وتغدو أشكال تمثّله مرنة زئبقية في انتشارها على مساحة الواقعة الأدبية من ناحية أخرى.

استنادا إلى هذا الفهم، وبدلا من الوقوف على عتبات الممارسة النصية، دون اقتحام ممكناتها الدلالية، يغدو لزاما علينا أن نصيغ أفكارا جديدة تتماشى مع مقترحات المعطيات النصية في إطار سيرورة دلالتها اللامتناهية، فكل « إنتاج للمعنى مرتبط بمادة مضمونية سابقة في الوجود على التحقق من جهة، ومرتبطة من جهة ثانية بسيرورة معينة للتعرّف والإدراك»"[1]"، ولاشك أنّ التقاطع الإجرائي للعمليتين هو ما يشكل سيرورة التدليل، « وفي غياب هذه السيرورة (**السيميوزيس**) يستحيل الحديث عن بناء نصي، ولن تكون هذه السيرورة سوى الطريقة التي يتم بها تنظيم الوحدات المقتطعة من النسق الدلالي الشامل وفق استراتيجية محددة للآثار المعنوية المراد إنتاجها»"[2]".

وبالتالي،تعد النظرة المتطورة التي عكستها طروحات "**بول ريكور**" و"**أمبرتو إيكو**" – على سبيل التمثيل لا الحصر- مدخلا حقيقيا لشدّ حلقات البحث السيميائي (من المحايثة إلى الانفتاح)، وربطها ضمن تصور نقدي ينأى عن مسار السلطة القيادية للنص وأثرها في توجيه الدلالة، إذ يعتبر أن فاعلية القراءة السيميائية مرهونة بمدى تفاعل القارئ مع النص، وبمدى انفتاح هذه القراءات على المكتسبات الخارجية والداخلية لهذا النص.

والواضح أن التحليل النصي بمستواه الانفتاحي حاول أن يجاري كل المتصورات الجانبية التي من شأنها أن تشارك في صياغة أفكار جديدة تساهم في دفع حركة الانبعاث السيميائي التأويلي نحو تبني مقولات الدلالات المفتوحة وديناميةالسيميوزيس.

إنّ السيميائيات التي « تردّ كل الأنساق إلى حركية الفعل الإنساني، والتي تجعل من الإنسان علامة وتجعل منه صانعا للعلامة»"[3]"، والتي تعترف بتعددية القراءات ونسبيتها، قد شكلت قاعدة متينة تمّ على إثرها الإعلان عن نية قرائية جديدة أكثر حركية وفاعلية في سبر أغوار النصوص الأدبية، واستنباط أبعادها الإيديولوجية والثقافية والدلالية، وقد تكون هذه الرؤية التأسيسية هي السمة البارزة في نقد الجيل السيميائي الثاني في التوجهين الغربي والمغاربي، وإن كانت المفارقة الزمنية تفصل تبلور طروحاتهما.

إن طبيعة تعامل النقد المغاربي مع مكتسبات المعطى الانفتاحي السيميائي الغربي، وهو بصدد استقباله وتفعيله ضمن معالمه القرائية يمكن أن ترشدنا إلى رصد مكامن التغيير والتجديد.ومن ثمة، يتهيّأ لنا التساؤل: هل سجّل حقا هذا النقد حقا بروز مفاهيم جديدة تخدم نظرية الانفتاح؟

تماشيا مع هذا الموقف، آثرنا استحضار إسم مغاربي الذي أسهمت رؤاه في تحقيق فارق منهجي على الصعيد السيميائي العربي.

برنامج سعيد بنكراد السيميائي:

إنّ محاولة الوقوف على أبعاد الطرح السيميائي لدى "**سعيد بنكراد**"، تحيل بنا إلى منظومة سيميائية ذات زخم معرفي يجنح إلى بسط مقترحات نقدية تعمل على تهذيب القراءة النقدية، وتخليصها من رواسب المد المحايث، وهو أمر بالغ الأهمية كونه يثير مجموعة من التصورات التي تحاول انتشال الرؤى السيميائية من الأوصاف النسقية المغلقة ومن حتمية التأطيرات الدلالية.

وقد حرص "**سعيد بنكراد**" إثر تتبعه لمسار البحث السيميائي على إضاءة بعض جوانب القراءة النسقية التي خيَّمت عليها عتمة الانغلاق، وراح بموجب ذلك يتبنى إيديولوجية الانفتاح علّها تكون بديلا مشروعا لما من شأنه أن يحرّر النص من مسلّمات الضبط والتحديد، وإذا كان قد اتكأ على خلفية إبستيمولوجية تأويلية تمثلت في منهاج كل من "**بورس**" و"**ريكو**" و"**إيكو**" وغيرهم، فإنّه لم يتوان عن صياغة برنامج قرائي يعين على مباشرة حيثيات البناء النصي ومن ثمة اختراق مساحة الإمكانات الدلالية الكامنة في صلب الظاهرة الأدبية، باستشراف فضاء الماحول من مجالات الأفعال الإنسانية من ثقافية وإيديولوجية.

ولاشك أن أولى الملاحظات التي يمكن الوقوف عليها لتمثيل نهج "**بنكراد**" القرائي الانفتاحي، تكمن في محاولته لمساءلة تخوم المعنى وفقا للمستلزمات التحليلية التي دعت إليها السيميائية، وحرصت من خلالها على اقتحام تجليات المعنى، ولذا يتهيأ لنا التساؤل عن طبيعة تحديد "**بنكراد**" لنسق المعنى باعتباره رهين الممارسات القرائية؟.

يظهر حرص "**سعيد بنكراد**" على تجاوز مكمن الالتباس في محاورة المعنى في سياق تقديم مشروع بحث عرض له في بداية الفصل السابع من كتابه "**السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها**"، وهو ما تبدّى من خلال قوله: «سنحاول في هذا الفصل أن نقدم بعض الملاحظات الخاصة بالمعنى [...] وغايتنا من ذلك هي رفع بعض الالتباس الذي علق بالدراسات الأدبية الحديثة وحوّلها إلى مجرد عبث تقنوقراطي يكتفي بتحديد بعض المعطيات النصية الظاهرة دون أن تكون له القدرة على استنطاق خبايا النص. ويتجلى هذا الالتباس عادة في الخلط بين الأدوات الإجرائية باعتبارها ظاهر التصور النظري وآليات تحققه، وبين النظرية باعتبارها رؤية خاصة بنمط إنتاج الدلالة وتداولها، أي تصورا يرى في الوقائع آلة مولِّدة للمعاني لا مجرد هلوسة انفعالية سريعة الزوال»"[4]".

وقد أيقن "**بنكراد**" أنّ منهجية التحليل القائمة على مراودة ظاهر المعنى دون جوهره وامتداده لا تفي بمتطلبات التجاوب مع سلسلة الأسئلة اللامتناهية التي يطرحها النص، ولهذا الغرض وانطلاقا من خطته العملية عمد إلى وضع بعض النقاط المفهومية التي من شأنها تسطير الخطوط العريضة لتجليات المعنى واستيعابه وتأويله من قبل القارئ، ولعل مقولة "**المعنى بين المحايثة والتحقق**" التي صاغها "**سعيد بنكراد**" تتصدر قمة الهرم التحليلي لديه، وهو ما نلمح صداه من خلال تأكيده على ضرورة الانطلاق ممّا تثيره أسئلة التركيب والدلالة والتداول مجتمعة، بدلا من الأخذ بتجليات المعنى في إطار انبثاقه من دواخل النص(ما يعني المحايثة)؛ أي ممّا يشكل سيرورة التدليل أو **السيميوزيس**، فأي تجلّ للواقعة سيحيل – من منظوره- على مظهرين منفصلين ومتداخلين للمعنى، أحدهما **مرئي** من خلال نسخة، والنسخة [...] هي الواقعة المتحققة في تقابلها مع النموذج الذي يفسرها، ويجعل إدراكها أمرا ممكنا وسهلا، فلا

وجود لواقعة تمتلك خصوصية مطلقة في الوجود والاشتغال والأصل. فكل ما يتحقق، إنّما يتم انطلاقا من نموذج عام يشتمل على كل النسخ الممكنة[...] من هنا فإنّ المظهر الأول للمعنى هو ما يمثل مباشرة من خلال الوجه المرئي للواقعة، أو من خلال ما تقدمه الواقعة في شكلها الظاهري.[5]

وثانيهما **مستتر مفترض** من خلال النسخة المتحققة، فأي تحقق ليس سوى انتقاء يؤدي إلى تحيين عناصر وإقصاء أخرى، إنّه يدفع بمجموعة كبيرة من الوحدات الدلالية إلى التراجع لكي يستقيم وجود الواقعة [...] وفي هذه الحالة فإنّ التأويل هو الذي يتكفل بإعادة تنظيم العناصر وفق منطلقات دلالية خاصة ... أي هو الذي يعنى ببناء قصدية النص وفق مقتضيات السياقات التي تقتضي القراءات المتنوعة"[6]".

وإذا كان "**بنكراد**" يؤكد في سياق آخر على صيغة التعارض القائمة بين التعرّف والتأويل أثناء الممارسة القرائية – باعتبارهما عمليتين ذهنيتين مختلفتين- بالاستناد إلى ما تقترحه هذه التصنيفات لتمظهرات المعنى المباشرة وغير المباشرة، فإنّ استراتيجية هذا الطرح تستمد ركائزها « انطلاقا من جذر ذي طبيعة تعيينية لا يستند في وجوده إلاّ إلى التجربة المشتركة، في حين يستدعي التأويل فتح الواقعة على محيطها، أي على ما يوجد خارجها، أو على ما كان يسميه **بورس** بالتجربة المفترضة أو الضمنية ***Expérience collatérale***، وهذه التجربة الضمنية متعدّدة بطبيعتها ولا يمكن حصرها في بعد واحد أو سياق بعينه»"[7]".

وبذلك تحددت المعالم العامة لهذا التوجه الذي شكّل قاعدة مركزية، تمكن من بموجبها "**بنكراد**" أن يتطرق إلى مسألة ارتباط الدلالة – في تحققها المستمر- بالنسق الثقافي غير القار، الأمر الذي جعله يحيد عن التسليم بجاهزية كيان المعنى، ويؤمن بضرورة ربطه بتعددية احتمالات تجليه ضمن الواقعة النصّية.

وقد علّل "**بنكراد**" المدى التوسيعي لهذا التصور الذي ينبئ في ظاهره عن إدراك خصوصية المعنى، حين دأب على إدماج تشكّله ضمن النسق الثقافي، على نحو ما تبرزه الصياغة الرباعية التي خصصها لتبرير رؤاه الانفتاحية، حيث يذهب إلى الاعتقاد بـ:

1- أنّ التعرف على المعنى جزء من سيرورة تكوّنه، ولا يمكن تصور معنى خارج السيرورات المتعددة التي تشتمل عليها الوقائع، وهو ما يعني بعبارة أخرى، أنّ المعنى ليس واحدا ولا يمكن أن يكون كذلك، ذلك أنّ المعاني ليست كيانات منفصلة بعضها عن بعض، بل هي حصيلة تأليفات متتالية ومختلفة لعناصر النص.

2- المعنى واقعة ثقافية، يحتاج بناؤه إلى تعبئة كل المعارف التي يشير إليها النص وينبني ضمنها، فالتحليل ليس تقنيات تمكّن من التعرف على معنى سابق، بل هو القدرة على الكشف عن الروابط الممكنة بين ما هو متحقق وبين ما هو موجود ضمن علاقات مستقرة لا تعمل العلاقات الظاهرة إلاّ على حجبها وتضليل الذين يقتربون منها.

3- المعنى كيان مرتبط بالنسق المولد، وفي غياب النسق الذي يحكم السيرورات ويوجهها ويعيد إنتاجها لا يمكن أن "**نستقر**" على معنى، أو "**نطمئن**" إلى دلالة، فما يحيل على هذا "**المعنى**" ضمن هذا السياق، لا يمكن أن يقود إليه ضمن سياق آخر.

4- المعنى هو نتاج "**ربط علائقي**" (***Mise en relation***)، ومفهوم العلاقة مفهوم مركزي في طريقة تصور بناء الوقائع وتحوّلها إلى كيانات دالة، فتحديد معنى ما، معناه دعوة الذهن إلى ربط هذا العنصر بذاك، ولا يمكن للمعنى أن يكون إلاّ نتاج هذه الروابط"[8]".

والواضح أنّ استقراءات "**بنكراد**" لحدود المعنى وامتداداته قد عكست واقعا نقديا فيه من الأهمية ما يجعلنا نتساءل مرة أخرى عن حركية التبييء الفكري للرؤى السيميائية، أو قد يجعلنا على الأقل نتعرف على خصوصية القراءة المغاربية – ممثلة في طرح "**بنكراد**" – وهي تحاول إحداث القطيعة مع النماذج الثابتة ذات التوجه الآلي؟.

إنّ محاولة التفكير في إيجاد أجوبة لهذه التساؤلات، تحتم على الباحث معاينة أزمة المنهج أو أزمة النموذج التي باتت تابعة لإيديولوجية القراءة المحايثة ورهينة لمقترحاتها التحليلية، فمن الضلال في تصوره «أن نخضع النص في كلّيته لعمليات تقليصية متتالية تنتهي به إلى ثنائية واحدة تتكثف داخلها كل ممكنات التدليل التي يحتضنها المكون السردي، لأنّه إذا كان البناء تنفيذا كلّيا لمسار توليدي، فإنّ التحليل سيكون رحلة عكسية تعود بنا إلى الإمساك بالأصل المولد، وفي هذه الحالة، فإنّ التحليل لا يقوم سوى باقتفاء آثار الرحلة النصية، بدءا من الإمساك بالحالات التصويرية، مرورا بتكثيف مجمل الأفعال في دوائر تحدثنا عن فعل تركيبي يدرج ضمن عمليات هي في الأصل الوجه الآخر لعلاقات أولية غير موجّهة، لنصل في نهاية التحليل سالمين غانمين إلى المستوى البدئي، أي الإمساك بالمعنى الكلي والنهائي للنص»"[9]".

ونتيجة لذلك، فإنّ هذا التوصيف التحليلي لبنى النص السردي بتجلياتها السطحية وانعكاساتها الدلالية، يعكس في ظاهره حقيقة المعطى الثابت الذي انتهجته معظم القراءات السيميائية المغاربية، وهي تحاول تقفّي مخلّفات آليات "**غريماس**" المحايثة، وهو ما شكّل تطابقا في الرؤى وتماثلا في الطرح.

وقد نتج عن هذه السيرورة التحليلية أن اكتسى البرنامج السيميائي صبغة متوازية توازيا شبه تام أو متطابقة تطابقا شبه مطلق بين النموذج والنسخة، والحال أنّ هذا التطابق – من منظور "**بنكراد**" – "سيؤدي إلى سقوط النموذج ذاته، إذ النموذج موجود في حدود وجود تفاوت بينه وبين وجوهه المتحققة، إنّ الأساسي في المعنى ليس الوجه المجرد للقيمة بل طريقة تشكلها [...] فالشعوب لا تنفرد بمضامين قيمية خاصة بها، بل تتميز بطريقة تنظيم هذه القيم وتصريفها في أفعال مخصوصة»"[10]".

ضمن هذا المسعى، يغدو من الضروري بمكان التخلي عن الروابط الدقيقة التي تجمع آليات النموذج، وتُجبر النص على الخضوع لمعطياتها، وتعويضها بطرق أخرى تكون أنسب لفسح مجال بروز نموذج منفتح على التجربة الإنسانية – باعتبارها وحدات ثقافية– تقر بحركية التدليل اللامتناهية، فالقارئ في إطار دينامية التحول الدلالي للنص غير مقيد بخطاطة تأسر طموحه التحليلي، أو تؤثث تخريجاته الاستنباطية، وبذلك تغدو القراءة أكثر انفتاحا كونها تحاكي ما أتيح لها من تعدد للمقترحات.

إنّ الاستشهاد بمثل هذا الطرح يعد بمثابة امتداد للمعنى في النص لعدم امتثاله لعنصر الجاهزية والثبوتية، فحيثيات البناء النصي تنتج عن تلك الشبكة المعقدة من التفاعلات بين الأنساق الثقافية المولّدة من أبعاد التركيب والدلالة

والتداول، ولعلّ هذه المسلّمة تعين الطرح السيميائي على « إرساء القواعد التحليلية الضرورية التي ستقود تحديد الإجراءات التي ستعتمدها القراءة من أجل ولوج عالم الوقائع، لا من أجل "**وضع اليد**" على معنى يختفي في مكان ما داخل الواقعة، بل من أجل تحديد سيرورات ممكنة قد تقود إلى بعض تحققاته»"[11]".

ويبدو أنّ هذه المعطيات كانت بمثابة المهاد النظري الذي حفّز "**بنكراد**" إلى التفكير بجدوى الخوض في حيثيات التأويل المفهومية التي من شأنها أن تقود المشروع السيميائي نحو آفاق الانفتاح.

وعليه، وفي ظل الحاجة الماسّة إلى صياغة أسس منهجية جديدة تمكّن السيميائية من وضع آليات البحث السميائي في صلب اهتمامات القارئ، ليتهيأ له الانفتاح على مجال تفعيل إمكاناته الموسوعية، وفي خضم الخطوات الجادة التي عكسها الجهاز المفهومي والإجرائي للسيميائية التأويلية في شقه الغربي، حاول "**سعيد بنكراد**" –انطلاقا من وعيه بأهمية هذا التحوّل المنهجي– استيعاب ما أمكنه أن يخدم مسار النقد المغاربي تنظيرا و تطبيقا.

وقد تمكّن الباحث من التحرّر من رواسب الفكر المحايث الذي طغى على معالم السيميائية المحايثة، وسعى بموجب هذا الطرح إلى تفعيل مقترحات السيميائية التأويلية التي عدّها بمثابة الأساس المنهجي الذي يتكئ عليه القارئ للمشاركة في صياغة معالم خصوصية تجمع القارئ والنص معا.

فبالإضافة إلى ما قدّمه "**سعيد بنكراد**" من طروحات تتوخى شرح وتفسير واستقراء نظريات "**بورس**" و"**إيكو**" و"**ريكور**"، فإنّ إفرازاته السيميائية لم تخل من بصمة خاصة تسم خطابه بخصوصية النسق المتفرد على الصعيد التنظيري والتطبيقي، وفيما يأتي عرض موجز لبعض هذه التصورات النقدية:

1–مقولات بنكراد النقدية حول مشروع سيميائية الانفتاح:

إنّ الإفرازات النظرية والتطبيقية التي تمخضت عن جهود "**بنكراد**" السيميائية تتوخى الإحاطة بخصوصية النظرية السيميائية باعتبارها خطابا نظريا وجّه فاعليته صوب تلمس مختلف الظواهر التأويلية، إذ عُني بتتبع آليات إنتاج الدلالة داخل موضوع ثقافي معين، ولاشك أنّ مثل هذه المقاربة التي توسّل فيها الباحث بعنصر التأويل، دفعت به إلى ارتياد مسالك تحليلية حاول من خلالها صياغة طروحات نقدية تفصل بين الحدود التي انتهت عندها سيميائية "**غريماس**" السردية وانحصر فيها المد التحليلي على معطيات البنية الداخلية وممكناتها النصية، وبين الآفاق التي انفتحت فيها السيميائية التأويلية على التجربة الإنسانية في كليتها بوصفها وحدات ثقافية.

إنّ المبدأ الذي يمكن من خلاله – في تصور الباحث– التمييز بين تصورين للسيميائية، أحدهما **مغلق** والثاني **منفتح**، يكمن في طبيعة فهم الكيفية التي يبني بها النص دلالاته، فإذا كان وجود النص في تقديره « لا يستقيم إلاّ إذا كان خزانا لمعاني بعضها من المؤلف وبعضها من النص وبعضها الآخر هو حصيلة ما تأتي به الذات التي تقرأ وتؤول»"[12]"، فإنّ هذا التصور يبدو في ظاهره إلغاء لمقترحات مدرسة باريس التحليلية كونها « تفترض أنّ النص مكثف بذاته وينتج معانيه استنادا فقط إلى طاقته الذاتية [...] ولا حاجة لأن يأتي القارئ بالمزيد من المعاني»"[13]"، وتماشيا مع هذا الموقف لم تكن مجهودات منظري مدرسة باريس السيميائية – بما فيها "**غريماس**"– سوى محاولات لإرساء قواعد ثابتة تقود إلى إدراك أفضل لطريقة تشكل المعنى داخل الخطابات السردية.

وبذلك، وإذا سلّمنا جدلا بأنّ العلاقة التي تحكم السيميائيات البنوية والسيميائيات التأويلية هي علاقة اختلاف لكونها تنصرف إلى إلغاء شيء وإحلال شيء آخر مكانه، فإنّ هذا التصور ينبثق من منظور "**بنكراد**" من فكرتي الأحادية والتعددية في القراءة، « فأحادية القراءة هي المعادل الذي يأتي به التحليل تعبيرا عن وحدانية الموضوع الممثل في النص، إنّها تعني التسليم بوجود ترابط "**واع**" بين المؤلف وبين كل جزئيات النص الذي ينتجه، فالجزئيات قابلة للتجميع التدريجي من خلال التبسيط المتتالي الذي يقود من المركب إلى البسيط إلى الأبسط وصولا إلى استعادة ذلك الكل الدلالي الضائع في التفاصيل، يكفي في ذلك أن نقوم برفع الالتباس عن الملفوظات المكونة للنص من خلال التقليص من الممكنات التي تتضمنها وربط المتحقق منها بـ"**نيّة**" المؤلف في تبليغ رسالة بعينها هي ما يشكل "**المضمون المطروح**" بلغة **غريماس**»"[14]"، ومن ثمة يغدو مطلب الوصول إلى النقطة النهائية للنص مطلبا ضروريا، حيث تتهيأ إمكانية الوقوف على رحلة النص الدلالية مما يقلص المعنى أو يختزله عند حدود ما تقترحه الآليات الإجرائية، وكأن «الأمر شبيه بالإيمان اللاهوتي الذي يضع المعرفة المحايثة في ذات عُليا هي النقطة التي تضمحل وتتفكك عندها كل المتناقضات»"[15]".

إنّ هذا التصوّر الذي يطابق ما يسمى بالنزعة الإسقاطية يتناقض تماما مع فرضيات التأويل التي حاولت الحدّ من سلطة النص ومن ضوابط المنهج، وذلك لامتثالها لمسلمات قرائية تشتغل على ضبط حدود امتداد المعنى المتجلّي في النص، كونها تعمل على استنتاج القراءات الصحيحة للنص لاندفاعها وراء إغراءات الدقة العلمية، فبدلا من الأخذ بالمردودية الدلالية للتشاكل الذي يلّم شتات النص، تكتفي « فرضية القراءة التي تقوم على العكس من ذلك بتفجير النص في مسارات ترتبط في كل تحقق من تحققاتها بقصدية محتملة لها ما يبررها في معطيات النص ذاته»"[16]"، حيث تنتفي إمكانية التسليم بقطعية وجود نص يبني دلالاته في استقلال كلي عن فرضيات القراءة وسيرورتها.

وعلى هذا الأساس، فإنّ الفجوة الفاصلة – في تقدير "**بنكراد**"- «بين قارئ محمّل بأحكام مسبقة وتصنيفات ثقافية متنوعة، وبين نص يكتنز إيحاءات ضمنية واستعارية، قادرة على تحديد الآليات الأساسية لسيرورات التأويل التي تثيرها القراءات المتعددة»"[17]"، وبذلك تغدو استراتيجية التأويل نشاطا معرفيا يحاول استشراف أبعاد الممارسات القرائية، في سعيها لاستحضار الموسوعة المعرفية والقيم الثقافية وهي تتعامل مع النصوص الأدبية.

ومن ثمة، يغدو مطلب الانسياق وراء ترسانات نقدية سابقة عن النص مطلبا تعسفيا، يحتّم على القارئ تحجيم المعنى وتحديد شكله ضمن ما تفرضه مسوّغات النموذج، فالدور الحقيقي للقارئ – في إطار ما يقترحه "**بنكراد**"- يكمن « في تحيين "**معرفة**" تكون أداته من أجل الكشف عن الدلالات التي لا يمكن أن تنبعث من وعي النص إلاّ إذا تفاعلت مع وعي التلقي»"[18]"، وليس غريبا انطلاقا من هذا المنظور – يضيف الباحث- « أن تتحول مجموعة من الخطاطات التحليلية إلى وصفات "**سحرية**" تسوي بين النصوص وبين المحلّلين، إنّها كذلك لأنّها ترسم سبيلا واحدا هو وحده الذي يقود إلى المعنى الأصلي للنص»"[19]"، ومادامت المسألة منحصرة ضمن حدود صارمة تُمجد فكرة **النسق المغلق**، فإنّ هذا الملمح سيكون باعثا تحفيزيا يعمل على إعادة **مجد السيميوزيس** باعتباره سلسلة من تقديرات متباينة

« تلعب فيها ثقافة المحلّل الدور الرئيس، فالوصول إلى معنى ما لا تحدده الخطاطة التحليلية، بل تقود إليه طبيعة السؤال الذي يطرحه القارئ على النص»"[20]".

وبذلك نصطدم بطرح استفزازي يشكل منطلقا أساسيا لطروحات السيميائية التأويلية، كونه يضع القراءة أمام استراتيجية تهدف إلى الاهتمام بما هو نصي، ودلالي، وتداولي، ولما كانت هذه القاعدة لا تسلّم بوجود حدود خاصة تؤطر الكون الدلالي وفق ما تقترحه فرضياتها، ولما كانت « العلامة في حالات التأويل المتتالية [...] لا تدّعي الوصول إلى أصل جديد هو سدرة المنتهى والنهاية التي ما بعدها نهاية»"[21]"، فإنّه حينئذ فقط يمكن التأكيد على جدّية المشروع السيميائي التأويلي، وهو « يحاول تدمير المدلول النهائي لأنّه يفترض تطورا لولبيا يسير دائما في اتجاه متصاعد»"[22]".

وفقا لهذا التوجه، ما انفك "**سعيد بنكراد**" يعتقد بأنّ هذا الطرح الشمولي قد اكتسب مشروعيته وأثبت وجوده من التصورات القرائية التي اقترحها التأويل ذاته، لأنّ طموحه – كما يشير إلى ذلك الباحث- « لا يقضي بالكشف عن المضمون كما حاولت الهرموسية وسيميائيات مدرسة باريس تأكيد ذلك، بل يتمثل في إجلاء لعلاقات ضمنية هي البؤرة التي تمكّننا من إسقاط سياقات قادرة على ضمان انسجام أي فرضية تأويلية، وهو ما يعني أنّ الانسجام موجود في عين القارئ لا في مادة النص»"[23]".

إنّ هذه الدينامية التي يعكسها جوهر التأويل، والتي اعتمدتها السيميائية كأساس مركزي في تفعيل حركية الآليات الإجرائية والخروج بها من دائرة الطابع التعليمي المنساق وراء ما تشير إليه الوضعيات الموصوفة، أو ما تدل عليه الكلمات، كانت بمثابة البديل المنهجي الأنسب الذي مكّن القارئ المغاربي – بما فيه "**بنكراد**"- من بسط فرضيات قرائية استند فيها إلى العناصر الثقافية المشكلة لموسوعته.

2-مشروع بنكراد القرائي حول الخطاب السردي:

إذا كان "**سعيد بنكراد**" حاول تقريب الدرس السيميائي إلى القراء من خلال أعماله التنظيرية التي اعتمد فيها على منهج التعريف والوصف، فإنّه في سياق مواز سعى إلى عرض خبراته الموسوعية في قراءة بعض المتون السردية إقرارا منه بضرورة تفعيل مسار التحليل السيميائي ومشروع الدلالات المفتوحة في الخطاب النقدي المغاربي.

من هنا انساقت دراساته وراء دوافع وحوافز خارجة عن إطار الانبهار بالمنهج أو النموذج، وبعيدة عن المزايدة الاستنتاجية والحتميات القطعية الناتجة عن الخطاطات الثابتة، فقد جاءت لتوسّع فضاء السؤال حول أبعاد المقاربة السيميائية التحليلية وعمقها في طرح الممكن والمحتمل في التجليات الدلالية والأنساق الثقافية للظاهرة الأدبية.

وإذا تأملنا في حيثيات التصور الذي يقضي بأسبقية الحكم على مقروئية الباحث، ينتهي إلى أنها نابعة من المقترحات الجديدة التي سلّم بها "**بنكراد**"، وهو يحاول تجاوز النمذجة الآلية في القراءة والتحليل، فالأخذ بالآلية الإجرائية للخطاطات التحليلية التي تتصدر الدراسات التطبيقية، قصد إثبات علمية المادة المعروضة في الكتاب، ما لبثت أن فقدت مشروعيتها التحليلية، كونها ساهمت في انتفاء الخصوصية الفكرية للمحلّل. وبذلك، واستنادا إلى المبدأ الذي

يُلغي قاعدة الانسياق وراء قيود المنهج وضوابط آلياته، سعى "**بنكراد**" إلى فتح مجال تطبيقي أرحب يمتد أفقه لاحتواء الخفايا الإيديولوجية والثقافية الكامنة بين سطور النص السردي.

وعليه، فقد انعكست هذه النوايا القرائية للباحث بجلاء في ثلاث مدونات نقدية، نوردها على النحو الآتي:

- أولا: **النص السردي** – نحو سيميائيات للأيديولوجيا- الصادر عن دار الأمان، الرباط، 1996.
- ثانيا: **سيميولوجية الشخصيات السردية** – رواية الشراع والعاصفة لحنا مينة نموذجا- الصادر عن دار مجد لاوي، الأردن، 2003.
- ثالثا: **السرد الروائي وتجربة المعنى**، الصادر عن المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2008.

فأمّا مدونة " **النص السردي – نحو سيميائيات للأيديولوجيا–** "، فقد ترجم من خلالها الباحث عزمه على طرح جملة من المسائل الخاصة بسيرورة التدليل، وفقا لما تجليه آليات النص السردي عبر الإيديولوجيا والسرد وعالم الممكنات، إنّها كما يذهب إلى ذلك الباحث « أبعاد مكوّنة لماهية النص ومكوّنة لأسس تلقيه وتأويله وسبل التفاعل معه، فعبر هذه الآليات يتم استشراف الآفاق التي يفتحها "**الوجه الخفي**" للدلالة أمام مسارات التأويل والقراءات المتنوعة»"[24]".

ولاشك أنّ ارتقاء مستوى الطموح لدى "**سعيد بنكراد**" حفزه لتقديم طرح يخالف نزوع التوجّه السيميائي البنوي، وهو ما تبلور في شكل جملة من الأسئلة تمحورت حول الاستفسار الذي ساقه حول الأبعاد الإيديولوجية للنص السردي، والتي حاول من خلالها "**بنكراد**" أن يؤكد على طبيعة المردودية التي يجليها البحث الدائم عن ممكنات النص الدلالية بالاستناد إلى خصوصية الاستراتيجية القرائية.

إنّ هذا التصور في تقدير "**بنكراد**" « يحكم تناولنا لعالم الممكنات (المتخيل وعلاقته بالواقعي) باعتباره "**بناء ثقافيا**" يتأسس انطلاقا من التجربة الواقعية وضدها، فالنص في علاقته بالعالمين، يتحدد كفعل للانتقاء بامتياز: إنّه منتوج صادر عن "**أنا**" مدركة لعالم موضوعي بعيون ذاتية، وكل إدراك ذاتي هو إدراك جزئي وانتقائي، وعلى هذا الأساس، فإنّ النص، في مستوى القصيدة المؤسسة، أي لحظة تصور نص ما، قائم على أساس تحيين عناصر وتغييب أخرى»"[25]".

وبناء على التصور القائل بإمكانية تتبع رهانات البحث عن التسنين السردي بالموازاة مع التسنين الإيديولوجي، ولغرض تحديد تخوم سيميائيات للإيديولوجيا قدم الباحث دراستين تطبيقيتين: أحدها قراءة لرواية "**الضوء الهارب**" لـ"**محمد برادة**"، حرص فيها الباحث على استقراء المسارات السردية التي وجّهت الشكل الروائي من خلال المشهد الجنسي بوصفه المحرّك للفعل السردي، كما سعى في ضوء ذلك إلى استجلاء الوقع الإيديولوجي من خلال تسريد الجسد عبر ثنائية المذكر والمؤنث، وأمّا الثانية فقد خصّصها الباحث لرواية "**الشراع والعاصفة**" لـ"**حنا مينة**"، محاولا تسليط الضوء على ما سماه بـ"**زمن الاستئناس**" الذي يتجلى عبر الطابع الأطروحي الذي يتحكم في بناء الرواية بوصفها خزانا للقيم ونمطا في البناء وفي التلقي.

وهو إذ يسعى إلى تقديم قراءة تجنح إلى تجسيد طروحات السيميائية في مقاربة نص سردي عربي عنوانه "**الضوء الهارب**" فهو لا يدّعي « الإحاطة الكلية بالوقائع المسرودة والموصوفة في النص –كما لا يدّعي- تقديم تأويل شامل

ونهائي له، – إنّه يقول– أنّها قراءة جزئية، وهي كذلك — في اعتقاده– لأنّها لا ترغب في الوصول إلى دلالة كلية ونهائية للنص (ولن تصل إلى ذلك ولو أرادت)»"[26]"، لأنّها ببساطة تتبنى فرضيات التأويل التي تلغي من حساباتها تقدير المعنى بصفته معطى جاهز في النص، وتقرّ بلامحدودية المعنى وبتعددية تجلياته، ذلك أنّ كل تأويل ضمن هذا التصور، هو « استحضار لسياق، وكل سياق هو ذاكرة خاصة للواقعة وللملفوظ وللوحدات المعجمية»"[27]"، وما دام هذا الطرح معادلا لمقولة الانفتاح، فهو ما انتهى إليه الباحث في رحلته القرائية لرواية "**الشراع والعاصفة**"، فإن كانت هذه القراءة قد وقفت عند حدود ضبط آليات اشتغال النص عبر المتناص الإيديولوجي، وضبط آليات المتناص الإيديولوجي عبر مكونات النص، فهي كما صاغها "**سعيد بنكراد**" « ليست قراءة كلّية وليست نهائية، إنّها تصوّر خاص محكوم بمنطلقات تتعلق بتحديد اشتغال هذا النمط من الروايات»"[28]".

واستنادا إلى هذا التوجه، يتهيأ للطرح السيميائي إمكانية إدراك المعنى الكامن في النص عبر الارتهان إلى معطيات الممارسة التأويلية التي تثير تخريجات احتمالية لصيغ تمظهر المعنى، بمنأى عن حتمية الارتكان لحدود شكلية تقيد امتداد دلاليته، ممّا يضمن خصوصية تحليل القارئ وتعددية القراءة.

وفيما يخص مدونته النقدية الثانية "**سيميولوجية الشخصيات السردية**" — والتي صاغ عناصرها انطلاقا من مقترحات الدرس السيميائي المعاصر حول الشخصية– فقد حاول من خلالها التأكيد على ضرورة تخطي التصورات النقدية التي عزلت الشخصية باعتبارها كون دلالي منعزل عن السياق الثقافي المنبثق عنه والمودع فيه، ذلك أنّ الشخصية في أي بناء فني لا يمكن فصلها —كما تجسّد في طرحه– «عن الخزان الثقافي الذي تشتق منه الترسيمات الفنية والدلالية والتركيبية على حد سواء، فالتلوين الثقافي ليس وليد الكوني والعام، بل مثواه الخصوصي والمتميز»"[29]".

ومن ثمة، وخلافا لطروحات السيميائية البنوية التي حصرت مفهوم الشخصية في إطار ضيق لا يتعدى حدود الوصف الثابت، وباعتبار انفتاح النصوص السردية على آفاق تحليلية تستند إلى ممكناتها الدلالية، وإيمانا بضرورة تفعيل المعطى الثقافي في رصد تحركات الشخصية وتمظهراتها في الخطاب السردي، فإنّ "**سعيد بنكراد**" لم يتوانى عن مد جسور التواصل بين عمليتي خلق وتلقي الشخصية ضمن ما تقترحه جدلية النص الثقافي/ النص المتحقق، فالوجود الفني للشخصية في حقيقته « لا يتحدد من خلال طرح هذه الشخصية كسند لمضمون قيمي فحسب، بل يتحدد أيضا وأساسا، من خلال خلق سلسلة من الانزياحات التي تدرك كوجود جديد يربط بين المخيالي والواقعي ضمن دائرة ثالثة يطلق عليها عالم الممكنات»"[30]"، فالتسليم بقطعية تحليل يتعامل مع الشخصية باعتبارها عنصرا معطى بشكل مباشر في النص، لن يقودنا في نهاية الأمر — في تقدير الباحث– « إلاّ إلى تقديم دراسة تقنوية مكتفية بذاتها وعاجزة عن تحديد العوالم الدلالية التي تعدّ المبرّر الرئيس لوجود أي نص»"[31]"، لهذا السبب، فما يشكّل عمق النص، ليس إعادة إنتاج الترسيمة السردية العامة المؤطّرة للنص في كليته الهيكلية، بل إنّ ما يمنح النص خصوصيته وتلوينه الثقافي حقا، هو الخروج عن هذه الترسيمة وخلق فجوات وشروخ داخلها"[32]".

وبذلك، وانطلاقا من التصوّر الذي يرى أنّ تحديد الشخصية أمر مرهون بما تفرضه أنساقها الثقافية والإيديولوجية المطروحة في سياق معين — والذي لا يستوجب التقاطع مع مقاصد القارئ بوصفه غير قار– حاول "**بنكراد**" مساءلة

رواية "**الشراع والعاصفة**" مرة أخرى ضمن مجال يتيح له إمكانية المساهمة في بناء الشخصيات الواردة فيها من خلال تحيين موسوعته الثقافية، فكان أن تمظهر تحليله في صيغتين اثنتين:

- الأولى عُينت بتتبع النسق الإيديولوجي وبناء الشخصيات، حيث تهيأ للباحث إطلاق العنان للعوالم الممكنة وللأكوان الدلالية المحتمل توقعها.
- والثانية، اختصت باستجلاء نسق الشخصيات والبناء العاملي وفقا لما تقترحه الأدوار والمسارات السردية.

ولئن كان "**سعيد بنكراد**" يحاول وضع قراءته السيميائية في موقع متميز يسمه بملمح الخصوصية والتفرد في الطرح دون التقيّد بمنهج معين يأسره – على حسب ما أدلى به في الخطوات التنظيرية–، فقد ألفيناه في ممارسته التطبيقية يرتهن إلى مقولات "**غريماس**" وهو يسعى إلى رصد طبيعة التحولات العاملية، إذ عكف على دراسة الكيفية التي وزعت بها العلاقات بين الممثلين، فضلا عن تحديد طبيعة الأدوار والوظائف والمسارات السردية"*".

إنّ هذا التناقض الذي وقفنا عليه بين النزوع النظري وبين الطرح التطبيقي في توجّه الباحث القرائي، قد خيّب الآمال التي كنّا نصبو إليها، لاسيما وأن سعينا يتجه صوب دمج هذا المنحى ضمن المقترحات الانفتاحية للسيميائية المغاربية، إذ حرصنا على مراودة المدونات التي تعقبت مسار القراءة النقدية ذات البعد الانفتاحي.

إنّ هذه الإستراتيجية تبدو محكومة في توجهنا بطموح يقود إلى استخلاص طبيعة النتائج التي توصل إليها "**بنكراد**" في بحثه عن ملامح التجديد في معالم الخطاب السيميائي المغاربي بعد المأزق الذي وقع فيه أثناء تحليله لبنية الشخصيات السردية في رواية "**الشراع والعاصفة**".

ومهما يكن من أمر، فإنّ الباحث قد عمل على التحسيس بهذا الاتجاه من النقد وتعميق الوعي به في آخر إصدار تطبيقي له في مقاربة النص السردي ممثلا في مدونته "**السرد الروائي وتجربة المعنى**"، ولتدارك التعثر السابق حرص "**سعيد بنكراد**" في هذه المدونة على انتهاج سبل التحرر من الإجراء محاذرا السقوط في العفوية والعشوائية في خضم عمليتي القراءة والتحليل، فهذا المعطى – من منظوره– لا أهمية له وسط الطروحات الجادة التي تتبناها الرؤى النقدية المعاصرة، وذلك لسببين:

- فمن جهة لا وجود لقراءة "**عفوية**" تستند إلى حدوس لا معرفية لكي تنتج معرفة، فهذا أمر في غاية الغرابة والنشاز، فأبسط الأحكام إنّما تستند إلى فرضية سابقة انطلاقا منها يمكن قول شيء عن شيء.
- ومن جهة ثانية، فإنّ الشائع حاليا في الدراسات الأدبية أنّ "**المنهج**" الواحد والأوحد خرافة لا يمكن أن تنتج عنها سوى الأوهام، فالقراءة تستند إلى فرضية يبررها وجود نص يبني معانيه استنادا إلى قوانين لا يمكن الكشف عنها إلاّ بالارتكاز على تصورات تخص شروط إنتاج المعنى وشروط تداوله، وهي فرضيات لا تشكل "**منهجا**" بل يجب النظر إليها باعتبارها "**ترتيبات تحليلية**" قد تفيد من تصورات نظرية متعددة، فالناقد لا يبحث في النص عمّا يعرفه بشكل مسبق، بل يستدرجه التأويل إلى اكتشاف ما لم يتصوره من قبل"[33]".

إنّ هذه النظرة الانفتاحية التي ساهمت في توجيه الدرس النقدي نحو آفاق تحليلية متجددة منبثقة من ذات القارئ ومتولدة عن عناصر النص المعنوية، لاقت وعيا نقديا مغاربيا تعامل معها بنوع من الذكاء والمهارة

والنسبية، فتخطي استراتيجية المعالجة السابقة ليس بالأمر الهيّن، ذلك أنّ وقوف البرنامج النقدي موقف الاختزال لمجرد التمرد على النماذج القديمة لا يفي بمتطلبات الأسئلة العميقة التي يطرحها النص، وهو ما يحتّم على الدارس تبني أطر تحليلية قادرة على تحويل فرضيات التعامل مع النصوص- بصفتها أشكالا رمزية- من مجرد مراودة حدود المعنى إلى ارتياد مساحات دلالية متسعة لا تقف عند الحدود الإجرائية التي وضعتها النظرية.

استنادا إلى هذا الطرح، يمكن الاهتداء إلى أنّ قراءة النصوص- من منظور "**بنكراد**" وكما هو مثبت في مدونته التي نحن بصدد كشف مضامينها النقدية- لا ترتبط بـ « اختيار هذا المنهج أو ذاك، بل هي قضية مرتبطة بالأسئلة الخاصة التي يطرحها الباحث على النص من أجل إعادة بناء المعنى(المعاني) من خلال الكشف عن سيرورة (سيرورات) تشكله وأشكال تجليه، وشتان بين الأمرين، الأوّل جاهز ومعطى خارج الذات التي تقرأ وتحلِّل، أمّا الثاني فبناء لا يتوقف، إنّه مرتبط بزوايا النظر التي تقود إليه»"[34]"، وهذا هو المدخل الحقيقي لبسط المقترحات الجديدة في مجال التحليل السيميائي الذي عمل على إثارة الانتباه إلى ما يعيد للنص خصوصيته من حيث التشكل ومن حيث الممكنات الدلالية.

وعليه، ووفقا للمعطيات التي تمخضت عن استراتيجية الفصل بين مكونات النص واحتمالاته المعنوية، وبين النموذج النظري وآلياته الإجرائية الثابتة، حرص "**بنكراد**" على استحضار مجموعة من النصوص السردية محاولا إبراز تفرده في الطرح، وتوجهه في تحليل محتويات النصوص المثبتة أدناه:

1- **الجسد والسرد ومقتضيات المشهد الجنسي** (قراءة في رواية الضوء الهارب لمحمد برادة).

2- **استيهامات الأصل وحقيقة النسخة** (قراءة في رواية المرأة والصبي للميلودي شغموم).

3- **الحكي واللذة المجهضة** (قراءة في رواية دلعون لنبيل سليمان).

4- **الرواية وبنية الحكي الأسطوري**(قراءة في حكاية وهم لأحمد المديني).

5- **"الخبز الحافي" والعوالم العارية** (قراءة في رواية الخبز الحافي لمحمد شكري).

6- **السرد والتجربة الحسية** (قراءة في رواية الصحن لسميحة خريس).

7- **الخلق والحلم ومقامات الصوفي** (قراءة في رواية محمد عز الدين النازي "خفق الأجنحة).

8- **"الأنا" بين الممنوع وسلطة الزمن** (قراءة في رواية "سمر كلمات" لطالب الرفاعي).

9- **موسم العودة إلى الجنوب** (قراءة في رواية "البعيدون" لبهاء الدين الطود).

10- **الذات والجلاد وتفاصيل الزنزانة** (قراءة في رواية "سيرة الرماد" لخديجة مروازي).

إنّ جدّية طُرق التحليل التي تبدت من خلال تعامل البحث مع متون سردية تتسم بالتنوع والاختلاف، تعكس في واقع الأمر سر الخطة العملية التي انتهجها وتوسلها سبيلا لكشف الكامن الدلالي والإيديولوجي في النصوص المذكورة أعلاه، فالمسألة تتعلق في نظره « بفرضيات للقراءة تتخذ من بعض العناصر النصية سبلا منتقاه وفق ما يمكن أن تلتقطه القراءة الأولى وتدرجه ضمن مسار بعينه قد تعود إلى تلمس علاقات جديدة هي أساس التحليل وأساس المعنى الذي تود القراءة الوصول إليه»"[35]". ولاشك أنّ الطابع الافتتاحي الذي سبق كل قراءة من هذه القراءات يشكل في تصور

الباحث « مداخل ممكنة للنصوص، أو هو انتقاء لسيرورات بعينها لا تحل محل كل السيرورات، كونها تفترض إمكانية إسقاط فرضيات أخرى استنادا إلى أسئلة أخرى»"[36]".

ومن ثمة، فإنّ التطبيقات السيميائية التي قدّمها "**بنكراد**" تنبع عن رؤيا متحررة تقع بين منارات النص الدلالية في درجة أولى، وبين إشعاعات الرصيد الثقافي للمحلل في درجة ثانية، وبذلك فإنّ هذا التنوع وتعدّد الوجهات في المقاربة السيميائية يُنبئ عن عزم جاد من الباحث على ضرورة تلوين الرؤى وتحديد فرضياتها في كل خطوة من خطوات تتبع تمثلات المعنى وسياقاته، وفقا لمرتكزات العتبة النظرية التي شكّلت محورا قاعديا لتقديم نموذج قرائي لا يخضع للتبعية في محاورة النصوص الأدبية، بل ينجح إلى استخلاص مرجعيته من البنية الفكرية الخاصة بكل محلل، وهو ما يضمن له الانزياح على أطر البرمجة والتقنية.

ونتيجة لذلك، وبدلا من الاكتفاء بتحديد الأطر التي يمكن أن تجمع القراء، ينبغي أن نبحث- في اعتقاد "**بنكراد**" - عمَّا يميز الحدود القائمة بين التماثل في الطرح وتباينه، « فالامتثالية غاية مثلى، والتطابق هو ما تصبو إليه كل الكائنات وهي تبحث عن مطلق يهرب من بين يديها باستمرار، لكن الاختلاف يولّد النشاط المفرد والمتميز الذي يُغني كلّما كان أصيلا، النموذج المتولد عنه، وتلك طبيعة المعنى وسر من أسرار وجوده»"[37]".

الهوامش:

[1] – سعيد بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاته، ، عن موقع Saidbengrad.free.fr.

[2] – المرجع نفسه، عن موقع Saidbengrad.free.fr

[3]– سعيد بنكراد، السيميائيات والتأويل، ، ص28.

[4]– سعيد بنكراد، السيميائيات مفاهيمها و تطبيقاتها، عن موقعه *Saidbengrad.free.fr*

[5] – ينظر، سعيد بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، (م,س).

[6]– ينظر، المرجع نفسه.

[7]– سعيد بنكراد، المرجع نفسه.

[8]– سعيد بنكراد، السيميائيات: النشأة والموضوع، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، العدد 3، المجلد 35، ، يناير–مارس، 2007، ص 27.

[9]– سعيد بنكراد، سيرورات التأويل من الهرموسية إلى السيميائيات، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2012،ص320.

[10]– سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص321.

[11]– سعيد بنكراد، السيميائيات: النشأة و الموضوع، مجلة عالم الفكر، (م.س)، ص.ص 28–29.

[12]– سعيد بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، مجلة بحوث سيميائية، مجلة بحوث سيميائية، يصدرها مخبر عادات و أشكال التعبير الشعبي بالجزائر، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، و مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، العددان السابع والثامن، 2010، 2011، ص 23.

[13] – سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص 317.

[14]– سعيد بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر و انفتاح التدلال، (م.س)، ص 29.

[15]– المرجع نفسه، ص30.

[16]– سعيد بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر و انفتاح التدلال، (م.س)، ص 41.

[17] –سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص 318.

[18] –سعيد بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، (م.س)، ص 42.

[19] –المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[20] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[21] – سعيد بنكراد، التأويل بين الكشف و التعدد و لانهائية الدلالات، مجلة علامات، العدد 25، 2005، ص 22.

[22] –المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[23] –سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص 375.

[24] – سعيد بنكراد، النص السردي نحو سيميائيات للإيديولوجيا، دار الأمان، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، 1996ص 05.

[25] –سعيد بنكراد، النص السردي نحو سيميائيات للإيديولوجيا، (م.س)، ص.ص 8-9.

[26] –المرجع نفسه، ص.ص 109-110.

[27] – سعيد بنكراد، النص السردي نحو سيميائيات للإيديولوجيا، (م.س)، ص 110.

[28] –المرجع نفسه، ص 165.

[29] – سعيد بنكراد، ، سيميولوجية الشخصيات السردية لرواية الشراع والعاصفة (لحنامية نموذجا)، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة الأولى 2003،ص 11.

[30] – سعيد بنكراد، سيميولوجية الشخصيات السردية، (م.س)، ص 102.

[31] – المرجع نفسه، ص.ص 102-103.

[32] – ينظر: المرجع نفسه، ص 11.

[*] – إن هذا التحليل الذي خصصه "بنكراد" لقراءة "**الشراع والعاصفة**" والذي يتمثل في رصد مسار الشخصية السردي انطلاقا من تتبع الخطوات المنهجية للبنية العاملية كما صاغ حدودها "**غريماس**"، يصدق عليه الحكم القيمي الذي صرح به الباحث نفسه، وهو بصدد انتقاد البروتوكول المنهجي **الغريماسي**. لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الفصل الثالث.

[33] – ينظر: سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص.ص 7.8.

[34] – سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى،(م.س)، ص18.

[35] – سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى، (م.س)،ص 48. .

[36] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[37] – سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى،(م.س)، ص31.